الأمم المتحدة

A/RES/58/21

Distr.: General
22 January 2004

# الجمعية العامة

**الدورة الثامنة والخمسون**
البند ٣٨ من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/58/L.26/Rev.1* و *Add.1*)]

## ٥٨/٢١ - تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة،

**وإذ تشير أيضا** إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣،

**وإذ ترحب** بتأكيد مجلس الأمن لرؤيته المتمثلة في منطقة توجد فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة معترف بها،

**وإذ تلاحظ** أنه قد مضى ستة وخمسون عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وستة وثلاثون عاما على احتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، عام ١٩٦٧،

**وقد نظرت** في تقرير الأمين العام المقدم عملا بالطلب الوارد في قرارها ٥٧/١١٠ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[(١)]،

**وإذ تؤكد من جديد** أن مسؤولية الأمم المتحدة مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تتم تسوية القضية بجميع جوانبها،

---

(١) A/58/416-S/2003/947.

**واقتناعا منها** بأن تحقيق تسوية نهائية وسلمية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، أمر لا بد منه لبلوغ سلام واستقرار شاملين ودائمين في الشرق الأوسط،

**وإدراكا منها** لكون مبدأ تكافؤ الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها يمثل أحد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

**وإذ تؤكد** مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق الحرب،

**وإذ تعيد تأكيد** عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير مركز القدس، وإذ تؤكد أن بناء إسرائيل جدارا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، يتعارض مع الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي،

**وإذ تؤكد مرة أخرى** حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا،

**وإذ تشير** إلى الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني[٢]، وإلى وجود اتفاقات مبرمة بين الطرفين وإلى ضرورة الامتثال التام لتلك الاتفاقات،

**وإذ ترحب** بتأييد مجلس الأمن، في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، لخريطة الطريق المستندة إلى الأداء التي وضعتها اللجنة الرباعية لإيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين[٣]، وإذ تؤكد الحاجة إلى تنفيذ خريطة الطريق والامتثال لأحكامها،

**وإذ تلاحظ مع الارتياح** إنشاء السلطة الفلسطينية، وإذ تسلم بالحاجة الملحة لإعادة بناء مؤسساتها التي أضيرت وإصلاحها وتعزيزها،

**وإذ ترحب** بالإسهام الإيجابي لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في عملية السلام، بما في ذلك في إطار أنشطة اللجنة الرباعية،

**وإذ ترحب** بانعقاد اجتماعات المانحين الدوليين، فضلا عن إنشاء الآليات الدولية لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني،

---

(٢) انظر A/48/486-S/26560، المرفق.

(٣) S/2003/529، المرفق.

**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** إزاء الأحداث المأساوية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واستمرار تدهور الحالة بما فيها ارتفاع عدد القتلى والجرحى، ولا سيما في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وتفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وانتشار الدمار في الممتلكات والهياكل الأساسية الفلسطينية، الخاصة والعامة على حد سواء، بما فيها العديد من مؤسسات السلطة الفلسطينية،

**وإذ تعرب عن بالغ قلقها أيضا** إزاء تكرر توغل قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية وإعادة احتلال تلك القوات للعديد من المراكز السكانية الفلسطينية،

**وإذ تؤكد** أهمية سلامة ورفاه السكان المدنيين جميعا في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وتدين جميع أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين في كلا الجانبين، بما فيها الهجمات الانتحارية بالقنابل وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء،

**وإذ تعرب عن قلقها** لتزايد المعاناة وارتفاع عدد الضحايا من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفقدان الثقة بين الجانبين، والحالة الأليمة التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط،

**وإدراكا منها** للحاجة الملحة إلى تنشيط المشاركة الدولية الفعالة لمساعدة الطرفين على التغلب على المأزق الحالي الخطير في عملية السلام،

**وإذ تؤكد** الحاجة الملحة إلى تعاون الطرفين مع كافة الجهود الدولية، بما فيها جهود اللجنة الرباعية، لوضع حد للحالة المأساوية الراهنة واستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية نهائية سلمية،

**وإذ ترحب** بالمبادرات والجهود التي قام بها المجتمع المدني مؤخرا سعيا وراء تسوية قضية فلسطين بطريقة سلمية،

١ - **تؤكد من جديد** ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، بجميع جوانبها، وضرورة تكثيف كل الجهود لتحقيق تلك الغاية؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضا** تأييدها الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد، وللاتفاقات القائمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وتؤكد ضرورة إقرار سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وترحب في هذا الصدد بجهود اللجنة الرباعية؛

٣ - **ترحب** بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢[٤]؛

٤ - **تهيب** بالطرفين الوفاء بالتزاماتهما بتنفيذ خريطة الطريق[٣] باتخاذ خطوات متوازية ومتبادلة في هذا الصدد، وتؤكد أهمية وإلحاح إنشاء آلية رصد موثوقة وفعالة، يقوم بها طرف ثالث، بما في ذلك جميع أعضاء اللجنة الرباعية؛

٥ - **تؤكد** ضرورة الالتزام بتصور الحل المتمثل في دولتين وبمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛

٦ - **تؤكد أيضا** ضرورة الإنهاء العاجل لإعادة احتلال المراكز السكانية الفلسطينية والوقف الكامل لجميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات العسكرية والتدمير وأعمال الإرهاب؛

٧ - **تهيب** بالأطراف المعنية واللجنة الرباعية وغيرها من الأطراف المهتمة أن تبذل كل ما يلزم من جهود وأن تتخذ مبادرات لوضع حد لتدهور الحالة والرجوع عن جميع التدابير المتخذة على أرض الواقع منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وضمان التعجيل باستئناف عملية السلام بنجاح والتوصل إلى تسوية سلمية نهائية؛

٨ - **تؤكد** ضرورة القيام بما يلي:

(أ) انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧؛

(ب) إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة؛

٩ - **تؤكد أيضا** ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨؛

١٠ - **تحث** الدول الأعضاء على الإسراع في تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة الحرجة للمساعدة في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني والهياكل الأساسية الفلسطينية وتقديم الدعم في إعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية وإصلاحها؛

---

(٤) A/56/1026-S/2002/932، المرفق الثاني، القرار ١٤/٢٢١.

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تلك الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

الجلسة العامة ٦٨
٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣